

وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٢ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية

وسوق الجملة التابع لها وسوق العامرية

للعام المالى ٢٠١١

مدير عام شئون الغرف التجارية المفوضة فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته

بشأن الغرف التجارية ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٧٠ لسنة ٢٠١٢ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية جلسة ٢٠١٢/٣/٣١

باعتتماد الحساب الختامى للعام المالى ٢٠١١ ؛

وعلى مذكرة إدارة الختاميات المؤرخة ٢٠١٢/١١/١ ؛

قرر:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية والسوق التابع لها

وكذلك سوق العامرية عن العام المالى ٢٠١١ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٣٠, ٢٤٧٠.٥٥٩١ ج

(فقط أربعة وعشرون مليوناً وسبعمائة وخمسة آلاف وخمسمائة وواحد وتسعون جنيهاً

وثلاثون قرشاً لا غير) ، وجملة المصروفات للغرفة والسوق وكذلك سوق العامرية

مبلغ ١٨٢٨١٣١٧,٧٨ ج (فقط ثمانية عشر مليونًا ومائتان وواحد وثمانون ألفًا وثلاثمائة وسبعة عشر جنيهاً وثمانية وسبعون قرشاً لا غير) ، وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٦٤٢٤٢٧٣,٥٢ ج (فقط ستة ملايين وأربعمائة وأربعة وعشرون ألفًا ومائتان وثلاثة وسبعون جنيهاً واثنان وخمسون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام المضاف إليه سوق العامرية الذى بلغ فى ٢٠١١/١٢/٣١ مبلغ ٨٧٨٥٦,٩٦,٣٤ ج (فقط سبعة وثمانون مليونًا وثمانمائة وستة وخمسون ألفًا وستة وتسعون جنيهاً وأربعة وثلاثون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٩/١١/٢٠١٢

المفوضة فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

١ / آمال السلامونى